ملف العدد: الوطنية السورية ومرتكزاتها

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 45 الأحد 6 أيلول 2026 | 12 صفحة

كيف يتحول العقد الاجتماعي إلى دستور نافذ في سوريا؟

3
جبر الضرر.. روح العدالة ومطلب أم الشهيد

5
الوطنية والمواطنة والمواطن والوطن

الافتتاحية

الوطنية السورية.. ما مرتكزاتها التي تجعلها يقيناً لدى كل السوريين؟

أسامة آغي

إذا قلنا إن سوريا واحدة ينبغي أن يتبادر إلى الذهن سؤال رئيس: ما الذي يجمع كل السوريين؟

قبل كل شيء الهوية الوطنية لأي شعب هي عقد اجتماعي بين مكوناته، سواء كانت هذه المكونات سياسية أم تنتمي إلى بنى أخرى.

العقد الاجتماعي هو الجامع الوطني بين كل السوريين، وحتى يكون هذا العقد يقيناً لديهم لابدّ من توفر شرط رئيس هو أن يكون هذا العقد نتاج تفاهمات تعبّر عن مربعات تتقاطع فيها إراداتهم، وفي مقدمتها الاعتراف المثبّت في الدستور بجميع ثقافات هذه المكونات الوطنية.

في سوريا وليس الأمر انحيازاً للغة العربية، يمكننا أن نقول إن هذه اللغة وعاء لجميع المكونات لإنتاج ثقافاتها، فكل السوريين ينتجون معارفهم العلمية وفنونهم الإبداعية الأدبية عبر استخدامهم لها، وهذا طبيعي فغالبية الشعب تنحدر من العرق العربي أو أنها عبر التاريخ انصهرت ببوتقته.

هذا لا يعني عدم حق المكونات الاثنية السورية غير العربية من إنتاج ثقافاتها وفنونها بلغاتها، بل إنه يغني الوطنية السورية الجامعة لكل هذه المكونات.

اللغة شرط غير كافٍ لتعميق الهوية الوطنية السورية، فهناك لابدّ من أن يكون كل السوريين يتمتعون بحقوق مواطنة واحدة، ولابدّ من وجود عدالة واحدة يستظلون بظلها.

الوطنية السورية يصنعها كل السوريين، ويعزّزها وجود رموزها، كالعلم الوطني والنشيد الوطني والعاصمة الوطنية.

السوريون ينتمون جميعاً إلى بقعة جغرافية واحدة هي الوطن بحدوده المعترف بها دولياً، وهذا يقود إلى ضرورة وجود نظام حكم وطني يمثّل جميع المواطنين دون تمييز على أساس إثني أو ديني أو طائفي أو مناطقي.

هذا الوطن السوري هو ملاذ كل السوريين، وحتى يكون ملاذاً حقيقياً ينبغي أن تكون مؤسساته مستقلة ديمقراطية وغير قابل للقسر العرقي أو الطائفي أو الديني.

وكي يكون الوطن السوري مستقلاً يجب أن تكون أحزابه ذات مرجعية ترسّخ الوطنية السورية الجامعة، أي يجب ألا يسمح قانون الأحزاب السوري القادم بتشكيل أحزاب على أساس قومي أو ديني أو طائفي.

سورية الواحدة بحاجة إلى هوية وطنية سورية جامعة هي دولة المواطنة والعدالة والحريات المكفولة بالدستور والتي ركيزتها الأساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من شرعية الإكراه إلى ميثاق الكرامة: كيف يتحول العقد الاجتماعي إلى دستور نافذ في سوريا؟

مرعي الرمضان

> دستور منفصل عن المجتمع يتحول إلى دستورية شكلية، وتفاهمات سياسية بلا مؤسسات حارسة تبقى رهينة موازين القوة.

بعد سقوط نظام بشار الأسد، لا تواجه سوريا سؤال «من يحكم؟» فقط، وإنما السؤال الأعمق: على أي عقد سيعيش السوريون معاً؟

انهارت شرعية الإكراه التي حكمت الدولة لعقود، وأصبحت الكرامة الإنسانية والمواطنة المتساوية نقطة البدء في إعادة تأسيسها. لكن سقوط نظام لا يصنع دولة؛ فالشرعية تحتاج إلى عقد اجتماعي، والعقد يحتاج إلى مؤسسات تحميه، والمؤسسات تحتاج إلى دستور يحوّل المبادئ إلى قواعد نافذة.

العقد الاجتماعي هو روح الدولة، التوافق على الكرامة والمساواة والحرية والعيش المشترك وتوزيع عادل للسلطة والثروة. أما الدستور فهو جسد هذا التوافق، يحدد من يحكم، وكيف يحكم، وما الذي لا يحق للحاكم تجاوزه.

والخطر مزدوج: دستور منفصل عن المجتمع يتحول إلى دستورية شكلية، وتفاهمات سياسية بلا مؤسسات حارسة تبقى رهينة موازين القوة.

لذلك يبدأ التأسيس بسؤال سابق على صياغة النص: من يملك حق كتابة العقد الجديد؟ وكيف تُختار الهيئة التي تكتبه؟ لا ينبغي أن تكون الجمعية التأسيسية انعكاساً لموازين القوة العسكرية أو السياسية، بل هيئة تُختار بقواعد معلنة: تمثيل واسع للمجتمع والمناطق والمكونات، ومشاركة للنساء والنازحين، وقواعد تصويت تضمن للأغلبية حق الحكم، وتحول في الوقت نفسه دون استخدام أغلبيتها لانتقاص حقوق الآخرين. ولا يجوز للجمعية أن تضع بنفسها قواعد اللعبة التي ستُحكم بها، من دون مبادئ دستورية مسبقة تقيّدها، ومشاركة عامة تجعل السوريين شركاء في التأسيس لا جمهوراً يُستدعى للتصديق في النهاية.

وتقدم جنوب أفريقيا درساً مؤسسياً بالغ الدلالة: ألزمت الجمعية التأسيسية باحترام مبادئ دستورية اتُّفق عليها في الإطار الانتقالي، ولم يكتسب النص النهائي قوته القانونية قبل أن تتحقق المحكمة الدستورية من مطابقته لها؛ بل رفضت المحكمة النسخة الأولى وأعيدت صياغتها قبل اعتمادها. الدرس ليس استنساخ التجربة، بل ألا تُترك سلطة التأسيس خصماً وحكماً في آن.

وفي سوريا الجديدة، لا يستقيم العقد الاجتماعي من دون ثلاثة أركان: مواطنة متساوية، وعدالة في توزيع السلطة والثروة، ودولة تحتكر القوة في إطار القانون.

المواطنة تعني مساواة السوريين أمام القانون وفي الوصول إلى مؤسسات الدولة، بصرف النظر عن القومية أو الدين أو الجنس أو المنطقة. واللامركزية الرشيدة تمنح المجتمعات المحلية قدرة حقيقية على إدارة شؤونها وخططها، ضمن قواعد شفافة لتوزيع الإيرادات والاستثمار والخدمات. فالعقد الاقتصادي لا يقل أهمية عن العقد السياسي: لا تستقر دولة حين تُدار مواردها بعقلية المركز، بينما تتحمل مناطقها كلفة التهميش التنموي. ولا يعني العقد الاقتصادي اقتسام الموارد فقط، بل ضمان أن تتحول الضرائب والثروات العامة إلى خدمات وفرص متكافئة، وأن تُدار الإيرادات والإنفاق المحلي والوطني بشفافية قابلة للرقابة.

أما احتكار القوة، فيبدأ بإعادة بناء الجيش والأمن كمؤسسات وطنية مهنية خاضعة للسلطة المدنية والرقابة القضائية والبرلمانية. وما شهدته سوريا في 25 أغسطس/آب 2026، مع إعلان حل «قسد» كقوة عسكرية مستقلة واندماج قواتها في مؤسسات الدفاع، يقدّم اختباراً مبكراً: فاحتكار الدولة للقوة لا يصبح عقداً للمواطنة إلا إذا اقترن باندماج متساوٍ في الحقوق والواجبات والمؤسسات.

لكن بناء الدولة لا يبرر العقاب الجماعي. وإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية يجب أن يقوم على فحص فردي يميز بين من ثبت تورطه في الانتهاكات، وبين الكفاءات غير المتورطة التي تضمن استمرار المرافق العامة، مع قرينة البراءة وحق الدفاع والطعن القضائي. فالعدالة الانتقالية تحاسب مرتكبي الجرائم، وتصلح المؤسسات التي أنتجت الانتهاكات أو مكّنتها، من دون أن تجعل من إصلاح الدولة ذريعة لهدمها.

ولا يكفي أن ينص الدستور على الحقوق؛ يجب أن يملك أدوات إنفاذها: قضاء مستقل، وانتخابات نزيهة، وخدمة مدنية مهنية، وهيئات رقابية قادرة على مساءلة السلطة، ومحكمة دستورية لا تكتفي بالاستقلال في النص، بل تستقل طريقة تشكيلها عن السلطة التي ستراقبها. فالدستور الذي لا تستطيع مؤسساته منع السلطة من تجاوزه يبقى وعداً مؤجلاً.

والعقد الاجتماعي الحقيقي لا يحدد فقط كيف يصل الحاكم إلى السلطة، بل كيف يغادرها. فالديمقراطية لا تُختبر حين يفوز من نؤيده؛ تُختبر حين يخسر. لذلك يجب أن تكون خسارة الانتخابات نتيجة سياسية طبيعية لا تهديداً وجودياً، وأن تكون المعارضة جزءاً أصيلاً من النظام الدستوري لا خصماً خارج شرعيته. فالديمقراطية لا تحمي حق الأغلبية في الحكم فحسب؛ بل تحمي أيضاً حق الأقلية في أن تنافس لتصبح أغلبية، وحقها في أن تبقى أقلية مصونة الحقوق إن لم تفز.

عندها فقط يتحول ميثاق الكرامة من شعار تأسيسي إلى قاعدة دولة: المواطنة حقاً لا امتيازاً، والدولة مؤسسة لا غنيمة، والقوة قانوناً لا إرادة، والسلطة أمانة لا ملكاً.

فالدولة التي تجعل تداول السلطة خطراً على الحاكم، تجعل الدستور خطراً على المواطن.

جبر الضرر.. روح العدالة ومطلب أم الشهيد

د. محمد حبش

كان من أهم مخرجات مؤتمر السلم الأهلي والإخاء الوطني في دمشق موضوع جبر ضرر المنكوبين الذين عانوا أشد أشكال القهر والعذاب خلال الثورة السورية، عبر براميل الموت التي ألقاها النظام البائد على المدن والقرى الثائرة.

في زيارة قامت بها هيئة العدالة الانتقالية إلى إحدى القرى المدمرة.. كان بين الركام امرأة مكلومة أشار إليها الجميع. فقدت زوجها وأربعة من أولادها تحت الأنقاض وصارت أيقونة الصبر والوجع.

وحين جاء وفد الهيئة أشار إليها الجميع وبالفعل فقد كان مشهداً تنكسر له القلوب، وراحت الصورة تحكي عن توحش المشهد ووجوب الانتقام، وراج الجميع يؤكدون لها القول بأن العدالة آتية والمشانق تنتظر هؤلاء المجرمين، ولن يفلتوا، فاطمئني واستبشري، نحن بالمرصاد!

لقد بادروها بأبلغ الكلام، وقدموا عهوداً لا يشق لها غبار، أن القصاص قادم.

ساد صمت قصير، وبدا أنهم قدموا لها بلسم الرضا وعزمة الصمود، ولكنها فاجأتهم بخطاب آخر.

وقفت على ركام بيتها وأنينه، وهي تنظر إلى مقبرة القرية حيث دفن زوجها وأولادها الشهداء وقالت: أيتها الحكومة، لو أنكم جئتم بمن ألقى البراميل ودمر حياتنا وبيوتنا، لو أوثقتموه على ركام بيتي وأطلقتم عليه الرصاص وأعدمتموه وسال دمه على الأرض، أريد أن أسألك: ما الذي سيتغير في حياتي ونكبتي هنا!؟

ربما يكون نصراً لك، أما أنا، فأحتاج شيئاً آخر، لدي الآن ثلاث بنات هن آخر ما تبقى من الأسرة، أريد عملاً شريفاً لأنفق عليهن، أريد دعماً حقيقياً لأعيد بناء بيتي، أريد أن تجد بناتي بيتاً يؤويهن ومكاناً لهن في الجامعة، ليعشن كما يعيش الناس، وهذا فقط هو الوفاء للشهداء.

الاقتراح الذي حمله مؤتمرنا كان بسيطاً للغاية، ما تحتاجه القرى المدمرة هو الحياة والإعمار.

وفق تسريبات غير مؤكدة، فإن الدولة الجديدة سيطرت على نحو 67000 عقار من مخلفات سلطة الفساد والقمع والظلم، وهي بالطبع عقارات مهمة ولا مبالغة فيما قيل عن أسعارها الفاحشة.

طبعاً رقم 67000 هو رقم مسرب، قد تكون الحقيقة أكثر من ذلك وقد تكون أقل، ولكنها دون شك ستزيد عن مائة ألف عقار خلال الأشهر التالية، وكلي أمل أن تقوم الدولة الجديدة بنشر قائمة كاملة وشفافة ومسؤولة بكل ما تمت مصادرته من سلطة الفساد بالرقم والإحداثيات والصورة والقيمة التقديرية، فهذا حق المتضررين وليس غنائم الحرب، والطريقة الوحيدة لتطهير هذا المال هو إنفاقه في المظلومين من أهل الحاجة والعوز.

الآن، الاقتراح هو أن يتم بشكل فوري ومتتال إصدار قوائم واضحة للعائلات التي نكبت بدمار بيوتها، وبالتالي قوائم واضحة ومحكمة بالعقارات الجاهزة للبيع، وأن يكون البيع في مزادات حاشدة، يتم فيها الإعلان عند كل مزاد بعشرة آلاف عائلة منكوبة ستستفيد من هذا المزاد!

سيكون المزاد هنا مناسبة جماهيرية للتنافس في الخيرات، وربما يدفع الخيرون أثمان هذه العقارات أضعافاً مضاعفة، إذا أيقنوا أن ثمنها سيذهب مباشرة إلى عائلات منكوبة معروفة بالاسم والوصف.

بعد 19 شهراً على سقوط نظام القمع والظلم، لا يزال في الخيام نازحون كثر، لا يوجد مكان يؤويهم، ولا يزال معظمهم حيارى، يجترون الحزن والقهر!

من هو صاحب هذا الاقتراح؟ وهل يستحق أن تصغي له الدولة، وتثق بفكرته؟ أم أن وراء الاقتراح مؤامرات خفية وبروتوكولات صهيونية كما تعودنا في إجهاض كل اقتراح ثوري؟

صاحب الاقتراح هو بالضبط أم الشهداء الأربعة التي وقفت على ركام بيتها لتقول لهم وجعها الحقيقي، وليست النائحة الثكلى كالنائحة المستأجرة.

هل سيجد هذا الاقتراح سبيله ليتحول إلى عدالة حقيقية؟

وهل سيقام بالفعل عرس التكافل والإيثار والوفاء لدماء الشهداء؟

لا وطنية حقيقية دون دولة المواطنة والحريات

د. عصام شيخ الأرض

عندما يتعرض وطن ما لانهيار شامل، فإنّ الدمار لا يقتصر على المباني والطرقات والخدمات الأساسية فقط، لكنه ينفذ إلى أعمق نقاط النفس البشرية، متسبباً تشويه الوعي الجمعي والروابط الإنسانية التي كانت تجمع الناس تحت مظلة واحدة.

حاولت في كتابي «هندسة بناء الدولة بعد الانهيار» تقديم إجابة فلسفية وعملية في آنٍ معاً عن سؤال: «كيف نعيد بناء الإنسان؟». فالملاحظ في مجتمعات الأزمات أن الوطنية كثيراً ما تفرّغ من مضمونها، لتتحول إما إلى شعارات حماسية ترددها أجهزة الإعلام، وإما إلى استدعاء عاطفي لأمجاد ماضٍ غابر ما عاد يسمن أو يغني من جوع. فالوطنية الحقيقية، ليست إحساساً مجرداً، هي تعاقد حيّ وعلاقة ثقة متبادلة بين المواطن ومؤسساته. وهذه العلاقة لا يمكن أن تقوم أو تستمر إلا على ركيزتين لا تنفصلان: دولة المواطنة، وكفالة الحريات.

في لحظات الانهيار الأولى، يشعر الإنسان بالخوف الشديد وفقدان الأمان، وتلقائياً، يلجأ الفرد إلى ملاذه الأولي، فيحتمي بقبيلته، أو طائفته. هذا الانكماش الفئوي -وإن كان مبرراً كآلية دفاعية مؤقتة للنجاة، يمثّل أكبر تهديد لمستقبل الدولة.

إنّ العصبية الضيقة التي أسميها في كتابي «القبيلة الدفاعية» ليست حلاً، بل هي امتداد للأسباب العميقة التي أدت إلى سقوط الدولة في المقام الأول.

فالنهوض الحقيقي يستوجب إيجاد عقد اجتماعي عادل، يضمن لكل فرد حقه وكرامته دون النظر إلى خلفيته أو انتمائه.

فالمؤسسات العامة تكتسب شرعيتها وقوتها من قدرتها على تحقيق العدل بين الناس، وتوفير بيئة حرة وآمنة تسمح لكل مواطن بأن يرى نفسه شريكاً حقيقياً في هذا الوطن، لا بمجرد امتلاكه أدوات السلطة والضغط.

وهنا تبرز الحريات كشرط أساسي وجوهري لمرونة الدولة:

إن الحرية هي القوة التي تحول الفرد من مستهلك سلبي إلى صانع أمل وشريك فاعل في اتخاذ القرار، وتتوزع حول ثلاثة محاور أساسية:

1. كسر حاجز الخوف: الدولة التي تخشى حرية أبنائها وتصادر آراءهم هي دولة هشة، تضع نفسها في مواجهة مجتمعها بدلاً من أن تستند إليه.
2. الشفافية العلاجية: الكشف الصريح عن أسباب الخلل والفساد ليس وسيلة للإدانة والتشهير، بل هو فعل شفاء جماعي يزيل الاحتقان ويبني الجسور بين الشعب والسلطة.
3. المشاركة الفاعلة: الحرية ليست ترفاً فكرياً أو منحاً تؤجل إلى ما بعد تحقيق الاستقرار والنمو، لكنها أداة البناء ذاتها. فكيف يرجى من مواطن يساق قسراً أو يكمم فمه أن ينهض باقتصاد وطنه أو يدافع عن مؤسساته؟

فبناء الدولة لا يتوقف عند صياغة الدستور والقوانين، هو يمتد ليشمل الإدارة اليومية للخدمات والقطاعات العامة. ولكي نصل إلى دولة المواطنة، نحتاج إلى تحول جذري في ثقافة المؤسسات العامة:

- تحويل الخدمة العامة من بيروقراطية صماء إلى ممارسة إنسانية.
- تحول بين الخيبة والرجاء، يجب على القيادة السياسية والتنفيذية أن تخاطب الشعب بشفافية عالية حول الإمكانات المتاحة والتحديات القائمة.
- الاعتماد على الكفاءة والتضامن الاجتماعي وتشجيع المبادرات المحلية والمؤسسات الأهلية.

إن المواطنة الحقيقية لا تقتصر على بطاقة هوية نحملها في جيوبنا، أو وثيقة قانونية تثبت مكان ولادتنا، غير أنها حالة شعورية ووجودية عميقة تجعلك تشعر بأنك تصنع جزءاً من مصير هذه الأرض.

ولقد اعتادت المجتمعات المنهارة أن تبني أدبياتها الوطنية على «سردية الضحية»، أي بالتركيز المستمر على مظلوميات الماضي وآلامه. وعلى الرغم من أهمية الاعتراف بالوجع وإنصاف الضحايا عبر مسارات العدالة الانتقالية، إلا أن التوقف عند حدود مظلومية الماضي يستنزف طاقة المجتمع.

إن ما نحتاجه اليوم هو الانتقال الشجاع نحو «سردية البانية»، نريد تحويل ذاكرة الأزمة من جرح مفتوح إلى حكمة ملهمة تمكننا من الاستباق وتمنع تكرار المأساة. وهنا نصل إلى جوهر الفكرة:

- لا مواطنة دون حريات: لأن المواطنة تتطلب اختياراً واكتساباً إرادياً، والإرادة لا توجد في مناخ القمع والاستبداد.
- لا وطنية دون ثقة: والثقة لا تنمو إلا في بيئة تتميز بالشفافية والمساءلة وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمجتمعية الحرة.

إن دولة المواطنة والحريات ليست مجرد أمنية جميلة يخطها الكاتب في كتابه، هي خيار عملي وواقعي وحيد أمام أي مجتمع يرغب جاداً في النهوض من وسط الأنقاض والاستمرار في عالم يموج بالتغيرات والاضطرابات. وإن بناء الأوطان لا يبدأ برصف الخرسانة وتشييد الأبراج، لكنه يبدأ ببعث الروح في الإنسان، روح حرة، ومواطن يشعر بأنه شريك أصيل في الملكية العامة، ووطن يبنى كل يوم بإرادة كل فرد، بحرية كل صوت، وبكرامة كل إنسان.

نقد العقد الاجتماعي السوري القائم
العشائرية والسياسة واختبار الوطنية السورية

خالد الحسين

تكشف الأزمات الوطنية الكبرى حقيقة المجتمعات أكثر مما تكشفه النصوص والشعارات. وفي الحالة السورية تبدو إحدى أكثر الحقائق إلحاحاً في السؤال عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي حكم علاقة السوريين بالدولة والمجتمع طوال العقود الماضية. فالمشكلة لا تتصل فقط بشكل الدولة أو طبيعة السلطة وإنما تمتد إلى البنية العميقة التي أنتجت مفهوم الانتماء السياسي وحددت موقع الفرد داخل الجماعة.

الوطنية بالمعنى الحديث ليست مجرد شعور وجداني تجاه الوطن وليست أيضاً تجميعاً لمجموعة انتماءات محلية أو أهلية تحت اسم سورية. الوطنية هي انتقال تاريخي من منطق الجماعة إلى منطق المواطن ومن روابط العصبية إلى رابطة القانون ومن الحماية التي توفرها الجماعة إلى الحماية التي تضمنها الدولة. وحين يتعذر هذا الانتقال فإن الدولة تبقى حديثة في مؤسساتها وشكلها بينما تظل السياسة محكومة بمنطق ما قبل الدولة.

من هنا تكتسب عودة العشائرية إلى المجال السياسي دلالتها الخطيرة. فالمسألة ليست في العشيرة باعتبارها مكوناً اجتماعياً له جذوره وثقافته وذاكرته وإنما في تحويلها إلى حامل سياسي وإلى أداة لإنتاج القوة والتأثير. عند هذه النقطة لا تعود العشائرية تعبيراً عن التنوع الاجتماعي بل تصبح منافساً للمواطنة ومؤشراً على عجز الدولة عن احتكار المجال السياسي ضمن إطار القانون والمؤسسات.

إن تسييس العشيرة يعني في جوهره إعادة تعريف الفرد من خلال جماعته الأولية. والمواطن هنا لا يظهر بوصفه فرداً مستقلاً تتساوى حقوقه مع حقوق الآخرين وإنما بوصفه جزءاً من كتلة اجتماعية تستطيع التفاوض على النفوذ أو الحماية أو الموارد. وهكذا تنتقل السياسة من فضاء المواطنة إلى فضاء العصبيات ويصبح السؤال السياسي ليس ماذا يحق للمواطن وإنما من يقف خلفه.

وهذه واحدة من أعمق مشكلات العقد الاجتماعي السوري. فالعقد الاجتماعي لا يكتمل بمجرد الاعتراف بالتنوع ولا بمجرد توزيع الحقوق بين الجماعات وإنما حين يصبح الفرد نفسه وحدة الحقوق والواجبات. الدولة الحديثة لا تتعامل مع مواطنيها باعتبارهم ممثلين لجماعاتهم وإنما باعتبارهم أشخاصاً أحراراً متساوين أمام القانون.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال اقتلاع العشيرة من المجال الاجتماعي أو إنكار دورها التاريخي. فالمجتمعات لا تبني حداثتها بإلغاء ذاكرتها وإنما بإعادة تنظيم العلاقة بين مكوناتها. المطلوب ليس القضاء على الانتماءات الأولية وإنما منع تحولها إلى مرجعيات سياسية تتقدم على الدولة. فحين تصبح العشيرة طريقاً إلى السلطة أو وسيلة لحماية الحقوق فإن ذلك يعني أن الدولة لم تنجح في أداء وظيفتها الأساسية.

ولعل أخطر ما في هذا المسار أنه يعيد إنتاج السياسة بوصفها صراعاً بين جماعات بدلاً من أن تكون تنافساً بين مواطنين ومشروعات سياسية. وفي هذه الحالة يصبح المجتمع أقرب إلى توازن العصبيات منه إلى مجتمع سياسي حديث. وقد تتغير السلطات والواجهات والأسماء بينما يبقى جوهر العلاقة على حاله.

إن نقد العقد الاجتماعي السوري يقتضي إعادة تعريف الوطنية نفسها. الوطنية ليست أن تتعايش الهويات المتعددة داخل حدود جغرافية واحدة وإنما أن تتأسس رابطة سياسية تتجاوز هذه الهويات من دون أن تنكرها. وهي ليست إلغاء للخصوصيات وإنما إخضاع المجال السياسي لمبدأ المساواة. فالطائفة والعشيرة والمنطقة والانتماء الثقافي يمكن أن تكون مصادر غنى اجتماعي لكنها لا يمكن أن تكون مصادر متفاوتة للحقوق السياسية.

لهذا فإن منح العشائرية دوراً في الصراع السياسي ليس مجرد خيار سياسي عابر بل هو اختبار لمستوى نضج الوطنية السورية. فإذا كانت الدولة تحتاج إلى العشيرة كي تثبت نفوذها أو المعارضة تحتاج إليها كي تعزز قوتها أو المواطن يحتاج إليها كي يحمي حقوقه فإن السؤال يصبح مشروعاً حول مقدار ما أنجزناه فعلاً في بناء الدولة الوطنية.

الوطنية السورية لا تكتمل عندما تتعايش العصبيات وإنما عندما تتراجع الحاجة إليها في المجال السياسي. ولا تصبح الدولة دولة مواطنين إلا حين يشعر الفرد أن القانون أقوى من الجماعة وأن حقه لا يحتاج إلى سند عشائري أو طائفي وأن مستقبله السياسي لا تحدده هويته الأولية.

ذلك هو الاختبار الحقيقي للعقد الاجتماعي السوري الجديد. أن ينتقل السوري من سؤال الجماعة التي ينتمي إليها إلى سؤال الدولة التي ينتمي إليها. وأن يصبح الوطن رابطة سياسية وقانونية وأخلاقية لا مجرد مساحة تتقاطع فيها الولاءات. عندها فقط يمكن للوطنية السورية أن تتحول من فكرة معلقة بين الخطاب والواقع إلى قاعدة فعلية لبناء الدولة الحديثة.

> تسييس العشيرة يعني في جوهره إعادة تعريف الفرد من خلال جماعته الأولية. والمواطن هنا لا يظهر بوصفه فرداً مستقلاً تتساوى حقوقه مع حقوق الآخرين.

الوطنية والمواطنة والمواطن والوطن

أنس الحراكي

عنوان واسع بدلالاته، متشعب بمفاهيمه، لأنه هو كذلك فعلاً، ولقد جاءت كلمة الوطن في الآخر، وذلك لأنه لا وطن فعلاً إلا إذا تحقق وجود الذي ورد ذكره قبله.

وفي الواقع، إن سورية الجديدة وجدت نفسها في أزمة وطنية! كيف وماذا يعني ذلك؟

أولاً: إن نظام البعث والنظام الطائفي الدكتاتوري الوظيفي المخلوع، والذي سيطر على حكم سورية أكثر من ستين سنة، إن هذا النظام، عدا عن وعلاوة على الظلم والفساد والنهب، وعدا عن الجرائم والحرب والقتل والاعتقال والتدمير والتهجير والتعفيش، إنه قد أكمل جرائمه تلك بما هو لا يقل إجراماً وفظاعة، ومن أبرز هذه الفظائع أنه قد شوّه وخرّب المفهوم السامي للوطنية، واستبدله بشعارات كاذبة، وحقنه بمقولات ممجوجة ومقززة، حتى حوّل الوطنية إلى مضمون مكروه وتهمة مخجلة، أو ربما صفة مضحكة، أما المواطنة فقد أصبحت تعبيراً مهجوراً وممارسة غريبة ولا وجود لها، والمواطن جعله فرداً أو مجرد رقم مأزوم مسحوق ومستعبَد، أما الوطن فهو مزرعة خاصة لا أكثر.

ولكن، ولكن، وبعد هذه المقدمة المحبطة، فإننا اليوم في سورية الجديدة وأمام سؤال موضوعي: أين نحن اليوم من الوطنية وما يرتبط بها ويترتب عليها؟ الجواب: إننا نحن الشعب السوري الحقيقي ومحررو سورية، إننا في منتصف ومركز الوطنية، وذلك بدليل الحجم الهائل والاستثنائي للتضحيات، ولكننا في خضمّها، فهي بحر زاخر متلاطم، ونحن نحاول السيطرة والمسير والوصول إلى المكان المطلوب - إنه كلام يبدو إنشائياً، ولكنه منتقىً للتعبير بدقة عن الحالة السورية.

فماذا يتوجب علينا، وكيف نتصرف، وما هي الخيارات؟

انطلاقاً.. علينا الفهم الصحيح لمعنى الوطنية وإفهامها، ولهذه الغاية فسوف نبدأ هنا:

أولاً: من مفهوم الوطن بأنه هو المساحة الجغرافية التي لها خصوصيتها، وهي غالباً البلاد التي قد وُلِدْتَ فيها أو تعود جذورك إليها، وتنتمي إليها وإلى تاريخها وثقافتها، والانتماء أكبر وأعمق من (بطاقة الجنسية)، وهي مادة ذاكرتك وبرنامج شخصيتك، وتربطك بسكانها علاقات وطيدة ومتجذرة، وترتبط معهم بمصير مشترك، فالوطن هو البيت والأسرة والسرير واللباس وعتبة الأمان.

ثانياً: المواطن: إنه إنسان - بوصفه كائناً اجتماعياً - وهو بذاته وبمفرده عضو أساسي، فإذا كان الوطن أسرةً فهو أحد الأبناء، وإذا كان خليطاً كيميائياً فهو عنصر مرتبط لا يحوز أن يتأكسد أو يشذ عن الصيغة، وهو يجب معاملته على هذا الأساس، أي ابناً تحت رعايته.

ثالثاً: الوطنية هي إيمان راسخ في العقل والوجدان بقيمة الوطن، واعتقاد ثابت بكونه هو قلعة الأمان، وفيه راحة النفس وازدهار الحياة ومناط الكرامة، وهي استعداد تامٌّ ودائم للقيام بكل ما يتطلبه الأمر لكي يكون ويظل الوطن حرّاً مستقلاً وقويّاً وسائداً وماجداً ومزدهراً، يعمّه العدل والأمان والرخاء.

رابعاً: وهنا نتوقف عند المواطنة لأنها شرط أساسي لتحقيق وإنجاز كل ما تقدم ذكره، فما هي:

إنها التطبيق العملي للمفهوم الصحيح للحضارة! نعم، إنها جملة القوانين الناظمة والأعراف والثقافة التي تحدد وتنظم علاقة المواطن بالوطن، حيث هناك حقوق للمواطن يجب أن يعيها ويعرفها ويفهمها حق الفهم والتفهم، ولكن قبل ذلك هناك واجبات، وهي أكثر ضرورة وأهمية، لأنه لن تتوفر إمكانية لإعطاء الحقوق وأخذها إلا بعد القيام بالواجبات، وهي:

1. الالتزام التامّ بالقانون، وعدم القيام بأية محاولة للالتفاف والكسب غير المشروع والانتهازية، وانتزاع فرصة من هو أولى وأكثر كفاءة.
2. التزام ومراعاة (الأخلاق الوطنية)، ونقصد بها تفهّم ومراعاة حالة وظروف الوطن، وفهم معطياته وأحداثياته، والتصرف بموجب مقتضياتها.
3. الترفّع والابتعاد النهائي عن التكتّل والتعصّب والطائفية والراديكالية والعشائرية والمناطقية والجهوية، وما يخص الحالة السورية مثل الفصائلية، وكذلك عدم الانحياز أو الانجرار أو التعاطف الساذج مع تيارات فكرية وسياسية ومخابراتية - دون فهم مضمونها وأهدافها - مثل العلمانية (العرجاء) والفيدرالية (البلهاء الخرقاء) والليبرالية (مشوّهة الذوق عديمة الحياء).
4. التصرّف والسلوك بما تفرضه وتستلزمه أهدافنا الوطنية، وهي قوة الوطن واستقراره والعيش المشترك والعدل وتكافؤ الفرص، وهذا يتطلب بالضرورة محبة جميع أفراد وجماعات الشعب، والابتعاد عن الاستعداء أو ما يثير النزاع والأحقاد والاستقطاب.

> من فظائع النظام المخلوع أنه قد شوّه وخرّب المفهوم السامي للوطنية، واستبدله بشعارات كاذبة، وحقنه بمقولات ممجوجة ومقززة، حتى حوّل الوطنية إلى مضمون مكروه.

خامساً: وهي الخاتمة وشرط الشروط والنقطة الحاسمة.

وبالتحديد نقول: لو استعرضنا كل ما ذكرنا ونظرنا فيه، نجده ينقصه شريك فاعل ومبادر، حيث أن المواطنين لا يستطيعون الفهم والتنظيم والتقنين، فهذا يتوقف على إرادة وفعالية الحكومة المتصدرة، فهي مالكة السلطة وصاحبة القرار، حيث يتوجب عليها التالي:

1. وجود إعلام وطني مهني واضح وشفاف، ويبتعد كليّاً عن الخطاب الديماغوجي المضلِّل، ويتضمن استعراض المشاكل وإطلاع الجمهور على الظروف والصعوبات، وإشراك النخب والمبادرين باقتراح الحلول.
2. يجب الاستفادة من أخطاء ودروس الماضي، وتجنب البهلوانية الكاذبة والحديث عن الأبطال الاستثنائيين، وتقزيم الوطن أمام عظمتهم، لأن هذا هو ما يمسخ الوطن ويعيب الوطنية.
3. ترسيخ الأمن والأمان والاستقرار، وفرض القانون وتطبيقه، وتطبيق مبدأ المحاسبة بشكل عقلانيّ فعّال، وتطبيق الديمقراطية بأفضل شكل وأفضل خيار ممكن.

الوطنية قاعدة للتطور والاحترام

د. حسين مرهج العماش

> أول خطوة تجاه خلق الوطنية في النفوس هي إلغاء كلمة الرعايا من لغة ووثائق السلطة واستخدام كلمة مواطنين حتى يصبح الولاء للوطن وليس للحاكم.

1 - الوطنية

الوطنية السورية كانت ولا تزال «وهما سياسياً» لم تترسخ بعمق في النفوس السورية منذ سايكس/بيكو اللعينة حتى اليوم.

والوطنية عامة هي تعبير جميل تعني أن المرء على استعداد للتضحية بنفسه فداء للوطن. ولكن على الجهة الأخرى، ليست أكثر من مصطلح يكرره السياسي أمام جمهور العامة ليحصل على التصفيق والتأييد. وبالنتيجة، الوطنية السورية لم تتشكل فعلاً وبقيت مصطلحاً إعلامياً أكثر منه التزاماً فردياً بالوطن، ورفاهيته، وحمايته.

2 - المواطنة

أما المواطنة فهي قرار سياسي باحترام كل مواطن، واحترام حقوقه كافة وهي ذات الحقوق والواجبات لكل مواطن سوري.

المواطنة كما نفهمها لن تتحقق إلا بوجود مناخ ديمقراطي مفعم بالحرية، حينها تصبح كلمة المواطن ذات معنى وليست مجرد حمل جنسية الوطن.

من وجهة نظرنا المواطنة هي أجمل وأدق وأصح تعبير أنتجته الديمقراطية المعاصرة ليعبر عن اعتزاز الفرد بوطنه من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن التزام الحكومة باحترام حق المواطنة وحمايتها لكل أبناء الشعب بدون تمييز.

3 - مواطنون وليسوا رعايا

أول خطوة تجاه خلق الوطنية الصادقة في النفوس هي إلغاء كلمة الرعايا من لغة ووثائق السلطة واستخدام كلمة مواطنين حتى يصبح الولاء للوطن وليس للحاكم.

الإرث الثقافي في هذا الشأن في بلادنا مدمر للوطنية. فقد درجت كل الحكومات العربية على استخدام كلمة الرعايا بدل المواطنين في وثائقها الرسمية. وهذا يدل على أن الإرث الاستعماري، أو الإرث التاريخي من "حكم المتغلب" الذي ينظر إلى القوم على أنهم مجرد رعايا تحت سلطته قد استخدمته تلك السلطات الوطنية التي ورثت البلاد بعد الاستعمار.

4 - التطور يحتاج إلى الوطنية والمواطنة معاً

التطور هو إبداع فردي أساساً نابع من مناخ الأمان والعدل والحرية.

لا يمكن لوطن أن يتطور سياسياً واقتصادياً وحضارياً إذا كان معظم أفراده منفصلين عن وطنهم، بل كأنهم في خصومة معه. ولن ينجح أي مشروع استراتيجي في هذه البيئة المنقسمة.

وفي الدول ذات النظام الفيدرالي مثل سويسرا، هناك هامش واسع في عقل وتصرف كل المكونات السويسرية (الألمان، والفرنسيين والإيطاليين) على القاسم الوطني المشترك. فهم وإن بدوا مختلفين فإن القاسم المشترك الذي يجمعهم أقوى من اختلافهم لأن الدولة الفيدرالية تحترم هذه الخصوصيه. ولهذا نجد سويسرا متطورة اقتصادياً وثقافياً وتشعر أن شعوبها من أمة واحدة حتى وإن اختلفت ألسنتهم. وهذا الاحترام هو أساس الإبداع الفردي والمجتمعي.

5 - الحرية والديمقراطية قبل القانون

في كل دول العالم يحمل المواطنون السلاح دفاعاً عن وطنهم لأنهم يشعرون أنهم يملكون وطنهم الديمقراطي الحر. ولهم كلمة مسموعة من قبل الحكومة فيما يخص مشاركتهم السياسية.

لقد وجدنا أن الدول تنهار تماماً عندما تنهار السلطة الحاكمة في كل الدول ذات النظم الاستبدادية. وخير مثال على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، وسورية. وكلا الشعبين لم يدافعا عن السلطة الحاكمة رغم رؤيتهم لوطنهم يتمزق وينهار لأنهم لم يشعروا يوماً أن هذا الوطن لهم.

مرة أخرى، الوطنية عامة والمواطنة حصرية ولن يزدهرا إلا بوجود وطن حر وديمقراطي، حتى لو وجدت أفضل القوانين على الورق. نعم، حرية المواطن ومشاركته في صنع مستقبل وطنه هو أول شرط لبزوغ الوطنية السورية.

الوطنية السورية الوهمية منذ ما قبل الاستقلال كانت وهماً مرتبطاً بحدود رسمها المستعمر. ولن يكون لنا وطنية سورية حقاً إلا إذا أنشأنا مجتمعاً ديمقراطياً يشارك فيه الناس بحرية بصنع مستقبلهم. عندئذ يمكن البدء بتشكيل وطنية سورية بالاختيار الحر للأفراد دفاعاً عن اختياراتهم وعن معتقداتهم. أما إذا انتظرنا السلطة حتى تخبرنا متى نكون وطنيين أم لا فهو استمرار للعبودية بأشكال ومسميات جديدة.

6 - احترام الإنسان والتنوع

يصبح للوطنية المرتبطة بالانتماء للوطن السوري والدفاع عنه معنى حقيقي عندما تلتزم الحكومة باحترام الإنسان كإنسان بكل موروثه الثقافي والطبيعي.

تتغنى حكوماتنا السورية بأنها منتمية إلى المجتمع الدولي ولكنها في واقع الأمر تحكم داخلها على أنهم قطيع من الرعايا المشاغبين. وتفرض عليهم كل أنواع البطش والاستبداد. وهو تناقض واضح في الممارسة.

احترام حقوق الإنسان كاملة، يجعل من المواطن أول مدافع عن وطن يحترمه. وهذا ينطبق أيضاً على الأقليات السورية. عندما تطبق الحكومة شرعة الاحترام، يعيش أفراد الأقليات حالة المواطنة التامة ويصبحون وطنيين مثل الأكثرية.

7 - ثقافة الأكثرية هي هوية الوطن

لا يجوز لأحد أن ينكر على الأكثرية حقها بأن تكون ثقافتها هي هوية الوطن. وهذا هو واقع الحال في كل دول العالم. فلا بأس أن تكون هوية سورية هي ثقافة الأكثرية العربية السنية. وإذا تذكرنا ما كان يفعله نظام الأسد البائد عندما حول الأكثرية إلى مجرد طائفة يتحكم داخلها على أنهم قطيع من الرعايا المشاغبين. وتفرض عليهم كل أنواع البطش والاستبداد. وهو تناقض واضح في الممارسة.

احترام حقوق الإنسان كاملة، يجعل من المواطن أول مدافع عن وطن يحترمه. وهذا ينطبق أيضاً على الأقليات السورية. عندما تطبق الحكومة شرعة الاحترام، يعيش أفراد الأقليات حالة المواطنة التامة ويصبحون وطنيين مثل الأكثرية.

7 - ثقافة الأكثرية هي هوية الوطن

لا يجوز لأحد أن ينكر على الأكثرية حقها بأن تكون ثقافتها هي هوية الوطن. وهذا هو واقع الحال في كل دول العالم. فلا بأس أن تكون هوية سورية هي ثقافة الأكثرية العربية السنية. وإذا تذكرنا ما كان يفعله نظام الأسد البائد عندما حول الأكثرية إلى مجرد طائفة يتحكم داخلها على أنهم قطيع من الرعايا المشاغبين. وتفرض عليهم كل أنواع البطش والاستبداد. وهو تناقض واضح في الممارسة.

الهوية السورية:
حين تصبح الثقافة وطناً مشتركاً

صفوان جمو

> بناء سوريا الجديدة لا يتوقف على إعادة إعمار المدن والطرق والمؤسسات، بل يحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الذاكرة الوطنية.

ليست الوطنية علماً يُرفع أو نشيداً يُردد.. الوطنية شعور بالانتماء إلى وطن يشعر فيه الإنسان أن له مكاناً وحقوقاً وكرامة، وأن اختلافه عن الآخرين لا يجعله أقل سورية. ومن هنا ترتبط الوطنية بالهوية والثقافة؛ فالثقافة هي ذاكرة المجتمع، والهوية هي صورته عن نفسه، والوطنية هي الإطار الذي يسمح لهذه الهويات المختلفة بأن تعيش معاً داخل دولة واحدة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في سوريا، التي تشكلت عبر آلاف السنين من تفاعل شعوب ولغات وأديان ومذاهب ومناطق متعددة. دمشق وحلب وتدمر وبصرى، والإرث الآرامي والعربي والكردي والسرياني والأرمني والتركماني والشركسي، إلى جانب التنوع الديني والمذهبي، كلها أجزاء من الشخصية السورية. وهذا التنوع ليس مشكلة ينبغي التخلص منها، بل ثروة يمكن أن تكون أساساً لهوية وطنية جامعة.

المشكلة السورية لم تكن في التنوع، وإنما في الطريقة التي تعاملت بها السياسة معه. فعندما تُفرض الهوية الوطنية من أعلى، وتُقدم رواية واحدة للتاريخ والثقافة، يشعر بعض السوريين بأنهم خارج هذه الرواية، فيلجؤون إلى هوياتهم الفرعية بحثاً عن الأمان والانتماء. لذلك فإن الوطنية الحقيقية لا تعني أن يتخلى الكردي عن كرديته، أو السرياني عن لغته، أو العربي عن عروبته، ولا أن يخفي المسلم أو المسيحي أو الدرزي أو العلوي خصوصيته، بل أن يشعر الجميع بأن هذه الخصوصيات يمكن أن تكون جزءاً من الهوية السورية وليست بديلاً عنها.

وقد انعكس هذا المبدأ في بعض النصوص السورية الحديثة، ومنها الإعلان الدستوري لعام 2025 الذي أكد التنوع الثقافي والحقوق الثقافية واللغوية والمساواة بين المواطنين، إضافة إلى المرسوم رقم 13 الصادر في كانون الثاني/يناير 2026، الذي اعترف بالكرد جزءاً أصيلاً من الشعب السوري، وأكد حقوقهم الثقافية واللغوية. وبصرف النظر عن التقييم السياسي لهذه الخطوات، فإن الفكرة الأساسية واضحة: يمكن للدولة أن تعترف بالتنوع من دون أن تتخلى عن وحدتها.

لكن السؤال الأهم هو: هل تستطيع السلطة السورية الحالية تحويل هذه المبادئ من نصوص إلى واقع؟ وهل تمتلك الإرادة السياسية لبناء دولة يشعر فيها السوري، أياً كانت قوميته أو دينه أو منطقته، بأنه مواطن كامل الحقوق؟ وهل تستطيع أن تتعامل مع الثقافة باعتبارها مساحة جامعة، لا أداة لإنتاج رواية رسمية جديدة؟ وهل تستطيع ضمان ألا تتحول الهوية الوطنية مرة أخرى إلى وسيلة للتمييز أو الإقصاء؟

هذه الأسئلة ليست هامشية، لأن بناء سوريا الجديدة لا يتوقف على إعادة إعمار المدن والطرق والمؤسسات، بل يحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الذاكرة الوطنية. فالمدرسة والإعلام والفن والمسرح والسينما والأدب تستطيع أن تؤدي دوراً أساسياً في تعريف الأجيال الجديدة بتاريخ سوريا بوصفه تاريخاً مشتركاً ساهمت فيه مكونات متعددة. وينبغي أن تتسع المناهج والرواية الوطنية لكل المناطق والمجتمعات السورية، من دمشق وحلب إلى الجزيرة والساحل وحوران ودير الزور والسويداء والفرات.

> المشكلة السورية لم تكن في التنوع. فعندما، تُقدم رواية واحدة للتاريخ والثقافة، يشعر بعض السوريين بأنهم خارج هذه الرواية، فيلجؤون إلى هوياتهم الفرعية.

إعادة إعمار الحجر ضرورية، لكن إعادة إعمار الذاكرة لا تقل أهمية. فالمدينة ليست أبنية وشوارع فقط، والجزيرة ليست نفطاً وقمحاً، وتدمر ليست حجارة وآثاراً: كل منطقة تحمل جزءاً من الذاكرة السورية. وكلما شعر أبناؤها أن ثقافتهم وتاريخهم معترف بهما، أصبح ارتباطهم بالدولة أقوى.

الهوية السورية التي تحتاجها المرحلة المقبلة ليست هوية إلغاء بل هوية جمع. لا تسأل السوري: من أنت قبل أن تكون سورياً؟ بل تسأله: ماذا تستطيع أن تضيف إلى سوريا؟ فالوطن لا يصبح أقوى عندما يتشابه أبناؤه، بل عندما يشعر المختلفون أنهم متساوون في الحقوق والكرامة والمواطنة.

وهنا يبقى الاختبار الحقيقي للسلطة الحالية: هل تستطيع الانتقال من خطاب الاعتراف بالتنوع إلى ممارسته في مؤسسات الدولة والقانون والتعليم والإعلام؟ وهل تستطيع بناء دولة يكون فيها السوري شريكاً في الوطن، لا تابعاً للسلطة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ستحدد، إلى حد كبير، ما إذا كانت سوريا قادرة على بناء هوية وطنية جديدة تجمع أبناءها بدلاً من أن تعيد إنتاج انقسامات الماضي.

السوريون في ألمانيا.. من المغترب إلى الجسر الاقتصادي بين سوريا وألمانيا

خالد المحمد

قد لا يحمل السوري في ألمانيا رأس مال كبيراً، لكنه قد يحمل ما يفتح باباً كاملاً أمام سوريا: معرفة بالسوق، وخبرة في العمل، وعلاقات مع شركات ومؤسسات، وقدرة على فهم الاقتصاد الألماني من الداخل. وفي مرحلة تتطلع فيها سوريا إلى إعادة بناء اقتصادها والانفتاح على العالم، تتحول هذه الخبرات المتراكمة إلى ثروة يمكن أن تربط الوطن بمحيطه الأوروبي.

المهندس فهمي النجار، الذي عاش في ألمانيا سنوات طويلة وعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، يرى أن السوريين في الخارج قادرون على أداء دور يتجاوز حدود الاغتراب، وأن بإمكانهم أن يصبحوا جسوراً اقتصادية بين سوريا والبلدان التي يعيشون فيها.

ويختصر النجار رؤيته بالقول: «أتمنى أن يستطيع كل سوري هاجرٍ من سوريا إلى كل دول العالم، ويحب بلده، أن يكون جسراً للربط الاقتصادي بين الدول التي يعيش فيها، والخبرة التي اكتسبها خلال حياته وغربته، وبين بلده الأصلي سوريا».

الاغتراب يتحول إلى رصيد

هذه الرؤية تعيد تعريف قيمة السوري المقيم في ألمانيا. فالمغترب لا يملك بالضرورة شركة أو مشروعاً استثمارياً، لكنه قد يمتلك معرفة مباشرة بقطاع اقتصادي، أو علاقة بصناعي، أو صلة بغرفة تجارة، أو خبرة داخل شركة ألمانية.

وهذه العناصر، عندما توضع في خدمة الاقتصاد السوري، يمكن أن تتحول إلى قنوات عملية للتعاون.

يشير النجار إلى وجود 79 غرفة صناعة وتجارة في ألمانيا، ويرى أن السوريين المهتمين يستطيعون الاستفادة من علاقاتهم بهذه المؤسسات أو بالشركات الألمانية المهتمة بالسوق السورية.

ويشرح الفكرة بصورة عملية: «يمكن للمهتمين السوريين أن يأخذوا المشاريع، وإذا كانت لديهم علاقات بغرف الصناعة والتجارة أو بصناعيين ألمان مهتمين بالتعاون مع السوق السورية، يعرضون عليهم هذه المشاريع».

مشروع سوري.. وشريك ألماني

لا تقوم الفكرة على إرسال قائمة عامة من المشاريع إلى الشركات، وإنما على الوصول إلى الجهة التي تمتلك الخبرة والاهتمام في القطاع نفسه.

ويضرب النجار مثالاً بصناعة الرخام والقرميد؛ فالشخص الذي يعمل في أحد هذه القطاعات أو يعرف شركات متخصصة فيه يستطيع أن يعرض عليها مشروعاً سورياً مناسباً.

وبذلك يصبح السوري حلقة وصل تعرف احتياجات الطرفين، وتستطيع توجيه الفرصة إلى الجهة الأكثر احتمالاً لدراستها.

هذه الآلية تمنح الجالية دوراً يتجاوز الاستثمار المباشر. فليس المطلوب من كل سوري أن يكون مستثمراً، وإنما أن يستخدم ما يمتلكه من معرفة وعلاقات إذا أراد للمساهمة في اقتصاد بلده.

ويؤكد النجار هذا المعنى قائلاً: «كل سوري مهتم يستطيع أن يلعب دوراً في هذا الموضوع، إذا أراد طبعاً».

من المبادرة الفردية إلى الشبكة

تظل المبادرات الفردية محدودة الأثر إذا بقيت متفرقة. أما عندما تتصل المشاريع السورية بشبكة السوريين في ألمانيا، وبغرف الصناعة والتجارة والشركات المتخصصة، فإنها يمكن أن تتحول إلى مسار اقتصادي أكثر انتظاماً.

وتحتاج هذه العملية إلى معلومات دقيقة عن المشاريع، وبيانات واضحة، وجهات قادرة على متابعة التواصل وتحويل الاهتمام إلى خطوات عملية.

وفي هذا السياق، يشير النجار إلى أن «في سوريا الجديدة ستكون هناك تسهيلات في قانون استثمار جديد»، ويرى أن هذه التسهيلات يمكن أن تمنح السوريين في الخارج مجالاً أوسع للمساهمة في التعريف بالفرص السورية.

لكن نجاح الشبكة لا يعتمد على القانون وحده؛ فالمشروع يحتاج إلى جهة تعرف تفاصيله، وشريك يحتاج إلى معلومات، وعلاقة تحتاج إلى متابعة حتى تتحول من اتصال أولي إلى تعاون اقتصادي.

الجالية بوابة إلى الاقتصاد الأوروبي

تكمن أهمية السوريين في ألمانيا في أنهم يعيشون عند نقطة التقاء بين خبرتين: خبرة الوطن ومعرفة البيئة الاقتصادية الألمانية.

وقد يكون السوري موظفاً في شركة صناعية، أو يعمل في مؤسسة اقتصادية، أو يمتلك علاقات مهنية راكمها خلال سنوات طويلة. هذه الخبرة تمنحه قدرة على فهم طريقة التفكير لدى الشركات، ومعرفة طبيعة الفرص التي يمكن أن تهمها.

ولا يعني ذلك أن يحل السوريون محل المؤسسات الرسمية أو هيئات الاستثمار، بل أن يعملوا إلى جانبها؛ فالمؤسسات توفر المشاريع والمعلومات، بينما يستطيع أصحاب العلاقات في الخارج إيصالها إلى الجهات المناسبة.

اقتصاد يتجاوز تحويل الأموال

لسنوات، ارتبطت صورة السوري في الخارج بتحويل الأموال إلى الأسرة ومساعدة الأقارب. أما المرحلة الجديدة فتفتح مفهوماً أوسع للمساهمة.

فالمال يمكن أن يمول مشروعاً، لكن العلاقة قد تصل إلى مستثمر، والمعرفة قد تقود إلى شراكة، والخبرة قد تفتح سوقاً.

ولهذا فإن قيمة الجالية لا تقاس فقط بما تملكه من أموال، وإنما أيضاً بما راكمته من علاقات وخبرات خلال سنوات وجودها خارج سوريا.

وفي بلد يحتاج إلى إعادة تشغيل اقتصاده والانفتاح على الأسواق، يمكن لهذه الثروة غير المرئية أن تكون ذات أثر طويل الأمد.

لقد صنعت سنوات الاغتراب شبكة سورية واسعة داخل المجتمع والاقتصاد الألماني. ويبقى التحدي في تحويل هذه الشبكة من علاقات متفرقة إلى قوة اقتصادية منظمة تخدم سوريا الجديدة.

فهل يستطيع السوريون في ألمانيا أن يحولوا سنوات الغربة وما راكموه خلالها من خبرة وعلاقات إلى جسر اقتصادي دائم، يفتح لسوريا أبواب الشركات والأسواق الأوروبية؟

التعصّب الهوياتي

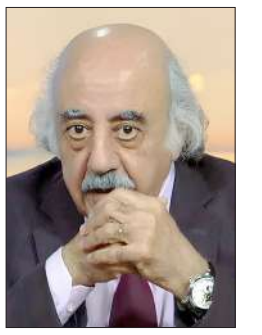

أحمد برقاوي

> عرّف كثيرون الوطنية بأنها حب.. حب جميع سكان الوطن لوطنهم، فاللغة والانتماء والحب هي صفات الهوية المشتركة التي تحمي المجتمع.

يرث الإنسان هويات لم يصنعها بإرادته العقلية الحرة، فتلتصق به حتى لو تنكر لها، تلتصق به في وعي الآخر المختلف.. فالهوية الدينية والطائفية والقومية واللغوية هويات ليست سوى بصمات التاريخ على الذات والجماعات.

وهي هويات غارقة في القدم تتوارثها الأجيال عبر طقوس من العادات والأعياد التي تبعث على الفرح ليس لدى صاحب الهوية الفرح بل لدى الآخر المختلف الذي يعيش معه في الوطن نفسه، وفي المدينة نفسها، وفي القرية نفسها، بل وفي الحي نفسه..

هذه الهويات على العكس من الماهيات الحرة التي يصنعها الإنسان عبر مسار وعيه في الحياة.. فالماهية الفكرية التي لا تعكس الهويات السابقة هي ماهية مصنوعة من قبل الذات، كما هي الماهية الإبداعية وكذلك الماهية المهنية.

ولعمري إن الهويات الموضوعية المتوارثة لا تقود بحد ذاتها إلى صراع الهويات، فليس كل اختلاف يقود إلى الصراع، بل إن الوعي الأيديولوجي التعصبي بالهوية الموضوعية النافية لهوية موضوعية أخرى هو السبب الرئيس في الصراع الهوياتي الموضوعي.. وهنا تظهر خطورة الخطاب المتعصب للهوية الذي يقدمه (مثقف الهوية المتعصب).. هذا الخطاب المتعصب للهوية مقصودة التأثير على الفئات الشعبية المتعايشة، والتي لا تلقي بالاً على الاختلاف الهوياتي الموضوعي.

إن التعصب الهوياتي بكل أنواعه: الإثني - القومي والديني والطائفي الغارق في الأصل والفصل وأساطير الصراع على الحق الماضي الذي يعود إلى ما قبل الميلاد وما بعد الميلاد في هذه البقعة من الأرض التي أنتجت تاريخياً هوياتها المتعددة لهو الخطر الذي ينتج المأساة.

والحق أن البشر يغلفون صراعاتهم حول السلطة والنفوذ والحق المتخيل بالهويات المظلومة والهويات الظالمة التي تتقنع بالقناع القومي والديني والطائفي..

والذي ينسج هذا القناع هو المثقف ذو الوعي الرعاعي بالكينونة، وعي الكائن الذي لم يشعر يوماً بقيمة أناه الفردية، والتعويض الأرعن عن عقله البليد، والانتقام البدائي من دونيته، والوسيلة الوضيعة لتحقيق شهوة الحضور في وسط الحثالة التي أسهم السياسيون من ذوي الذهنية الميليشيوية في صناعتها.

ولا يمكن أن تصدر أفكار الحق والمواطنة والعدالة والإنصاف والحرية التي هي أفكار المصير المأمول عن هذا التعصب الهوياتي الآنف الذكر. إن التعصب لتلك الهويات المتضادة مع الهوية الوطنية التي تؤمن بالاختلاف والحق بالتعبير الواقعي عن هذا الاختلاف وتعترف به لا يمكن أن ينتج عنه إلا ميليشيات قاتلة.

إن صراع الهويات المسلح بالأيديولوجيا التعصبية النافية للآخر هو صراع مضى عليه الزمن، ونسيته المجتمعات التي عاشته، لقد نسي الأوروبي حرب الـ 30 عاماً بين البروتستانت والكاثوليك التي حصدت ثلث سكان المناطق المتحاربة.

الواقعة التي تدعو إلى الدهشة بأنه قد مضى زمن طويل على التعايش الهوياتي في بلاد العرب من المحيط إلى الخليج، فما الذي أيقظ هذا الصراع في بعض أصقاع بلادنا؟ ما الذي أنتج العصبيات الدينية والطائفية والقومية في بلاد الشام والعراق؟

إنه غياب دولة الحق والمساواة والمواطنة، وعندي الشرط الضروري للتعايش السلمي هو تحقيق دولة الحق والمساواة والمواطنة، وعندها فقط تصبح الهويات المختلفة صورة من صور جمالية للتنوع.. وهذا يتطلب استراتيجية ثقافية تزرع ثقافة الاعتراف بوصفها ثقافة العيش المشرك، وثقافة العيش المشترك هي ثقافة الحق المشترك والمحبة الوطنية.

إن الفلكلور الشعبي والموسيقى والشعري والإرث الثقافي والاحتفالات بالأعياد الوطنية والأعياد الدينية المشتركة، وتقدير الأسلاف الذين صنعوا الحضارة وأنتجوا العلوم وكل هذا فلسفة للحياة الخالية من الأوهام القاتلة المرتبطة بالهويات..

ولهذا فقد عرّف كثيرون الوطنية بأنها حب.. حب جميع سكان الوطن لوطنهم بكل ما ينطوي عليه من تنوع واختلاف، فاللغة والانتماء والحب هي صفات الهوية المشتركة التي تحمي المجتمع من الأيديولوجيات النافية للوحدة الوطنية.

شـــــرك لغـــــوي

عبير عزاوي

لم أكن يوماً امرأة.. كنت دوماً سرداً لائذاً بنصه..

ســرد تختبئ فيه المعاني وتتزاحم الصــور.. وتقيم الكلمات احتفالاً سريالياً لحضور الزنبق اللغوي في حديقة النص.. اللغة امرأة رطبــة رقطاء الجلد تنزلق من خاصرتي تقف فوق جســدي البارد المســتلقي على فراش الدهشــة تضع قدمها على صدري وتطوّح بالقدم الأخرى فوق وجهي تصرخ فيّ:

ألــم يئن للــكلام المتــواري في قلبــك أن يندلق على جســد الأشــياء.. ألم يئن أن تطفئي سيكارة الصمت وتعلني اشتعال اللحن في حياد القوافي.

قدمها الثقيلة تضغط على صدري وعيونها تقدح نجوماً تنثال حروفاً تصطف على طاولتي وحين تتهيأ لتفرد جلدها على أوراقي الســاكنة الملتفة ببياض صمتها.. أمد يدي إلــى زهور النرجس الغافية على زند ســريري.. زهــور أهداها لي حبيــب مدفون في ريب المجــاز يغالب حلماً فائتاً.. أقذف بها في وجه المرأة فتتلقفها بيدين خضراوين تصنع من كل نرجسة جملة.. تلونها بقبلة من شفاهها الطافحة بألوان قوس قزح وتضعها على الورق فيغادر بياضــه ويرتدي حلة اللون... تصدح أغنية في المرج الذي تنشــره المرأة تحت قدمي وتتقافز حملان طافرة بالحب.. تهمس لي المرأة:

- متى ستنهضين من رقادك هذا؟!

تتحول الكلمات إلى طيور واقعة في شرك التأويل..

أشيح بوجهي عن المشــهد السريالي.. أغمس المرأة الرقطاء في خاصرتي مرة أخرى؛ أعيد نرجســي إلــى مكانه؛ أرتب فوضى أفكاري؛ أترك الكلمات تعالج شباكها.. وأنسل خارجة من النص..

لُفافَـــةُ تَبـــغٍ

ينبَعِثُ الدُّخانُ ضبابيّاً
مِنْ أوراقِ ذاكِرَتِهِ
كأَنَّ حدَثاً ضخماً يتجسَّدُ.
الأوراقُ كثيفَةٌ مَحنِيَّةٌ بغيرِ ذَنبٍ
لها الهواجسُ زئبَقٌ.
مِنْ سربالِيَّةٍ تندَلِعُ شرارَةٌ
تُشعِلُ لُفافَةَ تبغٍ؛
أَلمَنظَرُ مِنْ زاويَتي مُغامَرَةٌ...

عارِيَةٌ تلكَ النَّظراتُ
تلتَهِمُ جسدَ فجرٍ لمْ يَطلُع مُنذُ مدَّةٍ!
في كَفِّ الفتاةِ وردَةٌ ترقُصُ
وعلى جبينِها زَنبَقةٌ
تطَأُ برجلِها العارِيَةِ وهماً
تسرَّبَ مِنْ ثُقبٍ في طبقةِ الأُوزونِ
يشبِهُ أَنفَ حبيبِها المعكوفِ حُزناً.
منذُ أَنِ انكسرَ حذاءُ سندريلا

والأُسطورَةُ عالِقَةٌ كإِشارَةِ مرورٍ
تعطَّلَت.
مسكينٌ شُرطِيُّ المرورِ
على كاهِلِهِ يقَعُ عِبءُ التَّقاطُعِ
بينَ وَقتٍ وآخرَ
كأَنَّ الضَّبابَ يتكاثَفُ
مِنْ لفافَةِ تبغِ العاشِقِ
بغيرِ لونٍ.

التُّرابُ القاتِلُ

أحلام دردغاني

صفيرُ الهواءِ يصُمُّ أُذُنَيَّ
الصَّخبُ العارِمُ
يحمِلُني للتَّقوقُعِ في رُكنِيَ الشَّاحِبِ.
سأُلِمُّ ما عَلِقَ من ذِكرياتٍ
فوقَ المِشجَبِ البالِي
أَرتقُ بها أَعواماً عِجافاً
تدّفّقَتْ أَنهارُها جُثثاً هامِدَةً.
نقيقُ ضفادِعَ يمزِّقُ وحشَةَ الطَّريقِ
الغارِقِ في غياهِبِ زَمنٍ
يُجرجِرُ أَذيالَ ثوبِهِ الأَسودِ خِزياً.
ألسِنَةُ الحُزنِ تندَلِعُ شراراتٍ
ثورَتُها تلتَهِمُ عنقاءَ غروبٍ
أَرخَى ثِقلَهُ طويلاً.
أَحلامُنا تراجعَت خلفَ تخومٍ مهزومةٍ
أَطلقَت شراراتِها الحمراءَ صَفّاراتِ إنذارٍ مُدَوِّيَةً.
الألَمُ يتنامى كمثلِ شجرةِ لبلابٍ
ألقت بثقلِها إلى الجدارِ القاحِلِ.
لم يداهِمْهُ الحبُّ عندما اغرورقت عيونُ الأزهارِ بالنّدى.
كأَنَّهُ خارجُ خارطةِ الوجودِ.

أولى الخطوات

كلّنا مقتنع بأنّ مشوار بناء الدولة مسافته أكثر من ألف ميل، لكن قبل أن تبدأ بأول خطوة عليك أن تفكّر بضميرك الوطني الحي، وألّا تنتظر ما يفعله الآخرون كمبرّر لأيّ ردّة فعل مقابلة. فالأوطان لا تُبنى بالمتفرّجين، ولا تتقدّم بالمبرّرات وتأجيل المسؤوليات. ابدأ من موقعك، مهما كان بسيطًا، وكن جزءًا من الحل لا عبئًا على الآخرين. إنّ الإخلاص في العمل، واحترام القانون، وخدمة المجتمع، مسؤولية مشتركة. الوطن يحتاج إلى مبادراتك وأفعالك اليوم، لا إلى انتظار الغد أو تقصير الآخرين.

فسيفساء الإنسان

الوطنية لم تكن يوماً، ولن تكون، حكراً على عرق أو طائفة. هي لوحة فسيفسائية تُصاغ من العيش المشترك والتعددية الثقافية التي رسمتها جغرافيا التاريخ، وتنهض على مرتكزات واضحة: سيادة القانون، تكافؤ الفرص، والمواطنة المتساوية التي تضمن حقوق الجميع بلا استثناء ولا إقصاء. وفي بلد مثل سوريا، بإرثه الغني والمتنوع، يستحيل أن يختزل أي انتماء ضيق هذا الامتداد العريق؛ فالوطن الحقيقي يتّسع لأبنائه جميعاً حين يرتكز على العدالة والكرامة الإنسانية، وحين يصبح حقاً مكفولاً للجميع لا امتيازاً يمنحه طرف وينتزعه آخر.

سورية الباقية ليست شعاراً ولا سردية انتقائية، بل هي تلك التي تجمع ولا تفرّق، وتعيد بناء مستقبلها بوعي أبنائها الأحرار على اختلاف مشاربهم. وطنٌ يرى في تعدده قوة، وفي اختلافه ثراء، وفي إنسانه القيمة الأولى التي لا تُمسّ.

كلمة ورد غطاها

ظلّلنا لعقودٍ طويلة أسرى ثقافة الخوف، نعيش تحت ظلال اليافطات التي تُرفع في المهرجانات الخطابية، وتحت حماسة طارئة تشتعل على إيقاع الطبول في مواسم المناسبات. ومع الزمن، تحوّلت تلك الشعارات إلى إسمنتٍ مسلّح تُقام عليه أسوار الدولة الديكتاتورية؛ فصارت «الكولكة «والولاء صكّ غفران يمنحه الأقوياء ويُحرم منه الضعفاء. واليوم وبعد مضي حوالي العامين على التحرير، ونحن نكتب ملامح دولتنا الجديدة، نطالب بأن تكون الضامن الحقيقي لكل مواطنيها، حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات تحت سقف القانون. فالدولة العادلة وحدها هي التي تزرع حبّ الوطن في قلب المواطن... وفي جيبه أيضاً، قبل أن تزرعه في هتاف حنجرته وتصفيق كفّيه. فمن لا يجد ما يسدّ رمقه، يصعب عليه أن يبحث عن خريطة وطنه في دفاتر التاريخ. ومن غير ذلك، يتفتت البلد من داخله، ويصبح الدفاع عن التراب مجرّد استثمار في الخراب.

شجاعة التغيير

التاريخ ليس متحفاً لعرض مستحاثات الزواحف المنقرضة، ولا ديواناً لقصائد الفخر والوقوف على الأطلال "عمال على بطّال". فحين نتحوّل إلى حرّاس لرماد الماضي، نحرق الحاضر ونغلق أبواب الغد. الأمم الحيّة تقرأ التاريخ بوعي الجراح لا بزهو الانتصارات فقط، لتستخلص العِبر وتعرف كيف لا تكرر الخطيئة ذاتها... حتى لا تصطدم بالصخور نفسها التي حطّمت سفنها من قبل. الشعوب التي نهضت وبنت حضارتها في العصر الحديث لم تفعل ذلك بالبكاء على اللبن المسكوب، بل بعقول تدرك أن الزمن لا ينتظر الواقفين، وأن العبرة الحقيقية تكمن في شجاعة تغيير المصير... لا في إعادة روايته.

أساسيات واضحة

حتى نقف على أرضية صلبة نعيد عليها بناء البلد، بشراً وحجراً، بشكلٍ عملي لا بشعارات يخطّها خطّاط محترف على جدار بيت أو مدرسة مهدّمة، علينا أن نبدأ من أساسيات واضحة: أولاً: الأرض. يعرفها الفلاح من طعم ترابها، لا من خريطة تُطوى في مؤتمر. الوطن لا يُرسم على الورق... بل يُحسّ تحت الأقدام.

ثانياً: البيت. دمشقي أو حموي أو حمصي أو ادلبي أو ديري أو جبل العرب أو حلبي أو حوراني أو جزراوي أو ساحلي... لا فرق. البيت هو البيت ما دام بابه يُفتح لأهله ولا يُغلق بأسمائهم.

ثالثاً: اللغة. لغة تصلح للعزاء وللخبز، لا للخطبة وحدها. لغة تُواسي وتُطعم... لا تكتفي بأن تُصفّق.رابعاً: الإنسان. أن يعيش السوري في سورية كما يعيش اسمه على الهوية: بلا خوف من أخيه، وبلا وسيط كي يمرّ من شارعه. وطنٌ تُقاس عودته بعودة المدرسة قبل عودة النشيد، وبحدود لا تبتلع أهلها. فالكرامة هي حجر الأساس... وما عدا ذلك زينة أو ادّعاء.

كلام رصاص

نضال خليل

هوية على حافة الهاوية

رغم أننا كسوريين تقاسمنا الخراب ذاته خلال عقود طويلة، إلا أننا كنّا نقرأ الألم بلغات مختلفة. فهناك من يبحث عن وطنه في دفاتر الطفولة التي أكلها الحريق، وآخر يفتش عنه في جواز سفر يحمله إلى مجهول. ومع الحرب، اتسعت الفجوة بين من يرى في التاريخ معبداً للجميع، ومن يختزل الجغرافيا في طائفة أو عشيرة أو جدار من العصبية القبلية. ليبقى السؤال معلّقاً بين حطام البيوت ورائحة البارود: كيف يمكن لشعب أن يصنع وطناً وهو يقف على شظايا هويات متناحرة؟ هنا يبرز دور النخب الثقافية والفكرية الحقيقية لتكون جسراً يجمع الشتات، وتعيد لملمة ذاكرة جماعية تمزّقت بفعل التجهيل المنظّم الذي حوّل المجتمع إلى خنادق متقابلة؛ هذا يحرس تراثه بالسكين، وذاك ينفض غبار التاريخ عن شعارات بالية يعيد تدويرها في سوق المزايدات. وفي النهاية، إذا كنّا صادقين في الوفاء لدماء شهداء الثورة، ندرك أن الوطن لا يُبنى على حطام الذاكرة المشتركة. شعبنا، رغم كل ما مرّ عليه، طيب وبسيط وعفوي ومحب... ولذلك نحن اليوم بأمسّ الحاجة إلى عقد اجتماعي جامع وعادل يضمد الجراح ويضمن للإنسان حقوقه وحريته وكرامته. ففي غيابه تتآكل روح الجماعة، وتتفتت عرى الانتماء إلى أشلاء متناثرة. السوريون اليوم ليسوا بحاجة إلى بيانات تحتفي بالتنوع زيفاً، بل إلى شجاعة الاعتراف بأن رغيف الخبز المرّ الذي يُتقاسم على مائدة واحدة... أصدق ألف مرة من كل خطابات التخندق والتحريض والتعالي. ..عشتم وعاش الوطن.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 45 الأحد 6 أيلول 2026

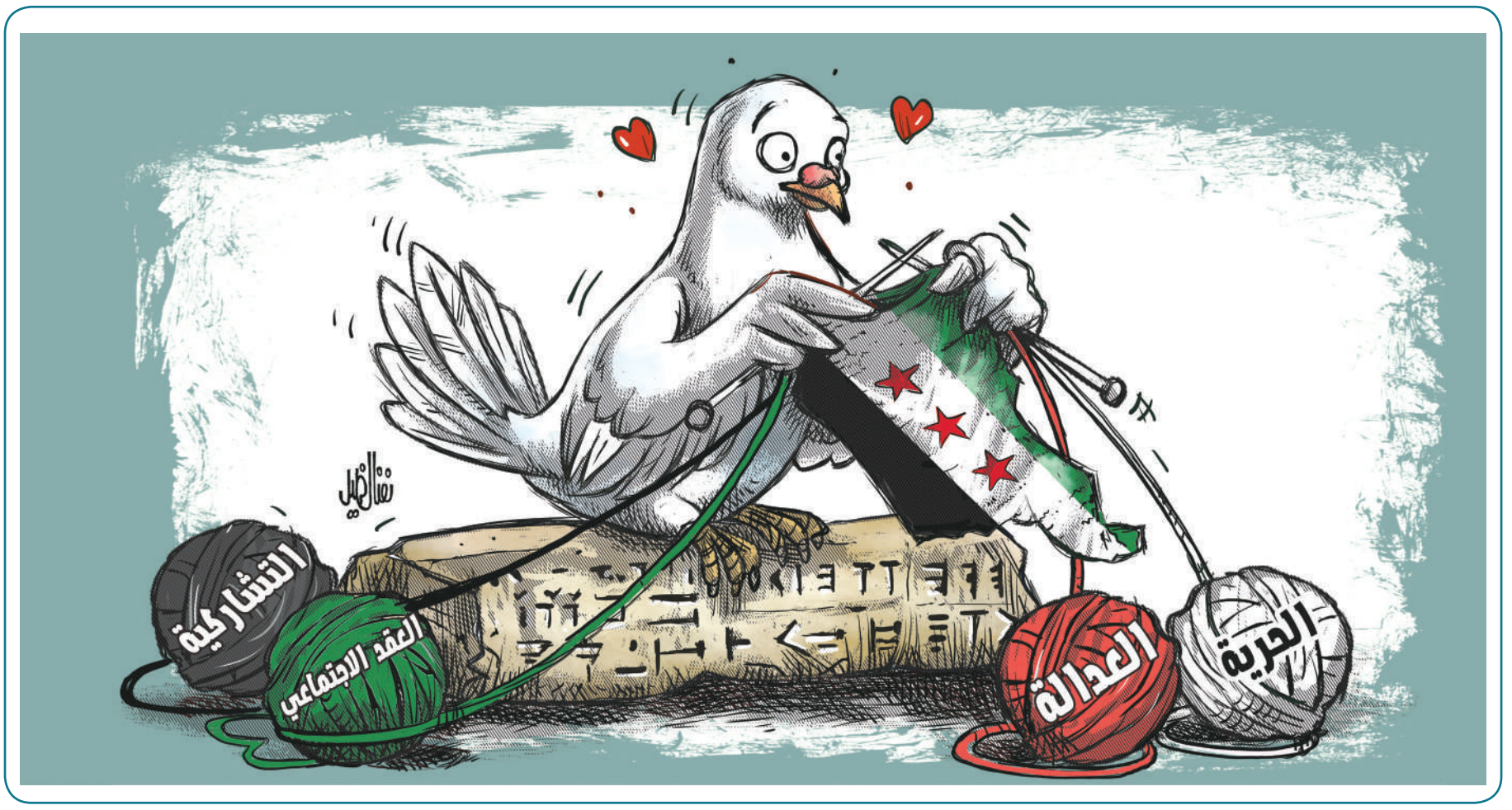

ساعة ونصف إضافية من النوم قد تنقذ قلبك

أشـارت دراسة حديثة إلى أن الاسـتيقاظ متأخراً في عطلة نهاية الأسـبوع قـد يحمل فائـدة صحية إذا بقـي ضمن حدود معتدلـة، خلافاً للاعتقاد الشـائع بـأن النـوم التعويضي يربك السـاعة البيولوجية. فقد أظهرت نتائـج بحث عُرض في مؤتمر الجمعية الأوروبية لأمراض القلب أن إضافة نحو ساعة ونصف من النوم بعد أسـبوع عمل مرهق قد تخفّض خطر الإصابة بارتفاع ضغط الدم، وهو مرض يصيب أكثر من 1.3 مليار شـخص عالمياً ويُعد من أبرز عوامل النوبات القلبية والسكتات الدماغية.

الدراسة، التي تابعت نحو 40 ألف شخص في كوريا الجنوبية على مدى سبع سـنوات، وجدت أن زيادة النوم في عطلة نهاية الأسبوع بنحو ساعة و27 دقيقة ارتبطت بانخفاض خطر ارتفاع ضغط الدم بنسبة 9%. وتوضح الباحثة ناوون لي أن نقص النوم يجبر القلـب والأوعية الدموية على العمـل بجهد أكبر، بينما يمنـح النوم الإضافي الجسـم فرصة للتعافـي. لكنها تحذر من الإفراط، إذ إن النوم لأكثر من أربع سـاعات إضافية قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويزيد اضطراب الإيقاع الحيوي.

ويرى خبراء القلب أن النوم المتأخر المعتدل قد يكون وسـيلة طبيعية لتعويض نقص النوم خلال الأسبوع، شرط الحفاظ على نمط نـوم منتظم وعدم النظـر إلى الراحـة الإضافية بوصفها كسلاً، بل جزءاً من استعادة التوازن الصحي.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أورفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press